



وزارة العمل الأمريكية، مكتب التجارة وشؤون العمل التقييم المرحلي لبرنامج عمل أفضل — الأردن

النتائج الرئيسية

الترابط:	الفعالية:	الكفاءة:
ساعد برنامج عمل أفضل - الأردن على بناء علاقات ثقة قوية بين أصحاب المصلحة المعنيين.	حقق البرنامج معظم أهدافه أو تجاوزها بحلول أبريل/ نيسان 2020.	لدى البرنامج عدد محدود من الموظفين الذين يقومون بتغطية مجموعة واسعة من الأنشطة وأصحاب المصلحة.

التأثير العام:

- ساعد برنامج عمل أفضل - الأردن في بناء قدرات أصحاب المصلحة المحليين، بما في ذلك مفتشو العمل.
- أفاد أصحاب المصلحة حدوث تغيير في العقلية وأساليب العمل، مع توجه أكبر نحو رفاهية العمال.
- من مزايا الامتثال التي دُكرت حدوث انخفاض في عدد الشكاوى والإصابات المتعلقة بالعمل والنزاعات.
- أدخلت المصانع تحسينات على الظروف المعيشية للعمال (على سبيل المثال، جودة الطعام، ومعايير السكن الداخلي، والأنشطة الترفيهية، وتدابير الصحة والسلامة).

التأثير على الجماعات المُهمّشة:

العاملات:	العمال المهاجرون:
<ul style="list-style-type: none"> • وضع برنامج عمل أفضل - الأردن إستراتيجية للنوع الاجتماعي تدمج قضايا النوع الاجتماعي على مستوى المصانع والسياسات على حدٍ سواء. • طرح برنامج عمل أفضل - الأردن مسألة التحرش الجنسي وتم تضمينها في أحدث اتفاقية للتفاوض الجماعي. • ساعد برنامج عمل أفضل - الأردن في تعزيز قوانين العمل الأردنية المتعلقة بالمراكز النهارية لرعاية الأطفال، وبذلك تم حماية حقوق العاملات واستمرار مشاركتهن في قطاع الملابس. • أدت جهود المشروع إلى زيادة عدد المشرفات، وكذلك تشجيع تمثيل العاملات في اللجان. 	<ul style="list-style-type: none"> • أولى برنامج عمل أفضل - الأردن اهتماما كبيرا لمواجهة التحديات التي يواجهها العمال المهاجرون. • صمم المشروع بعض الأنشطة، لا سيما تلك التي تتناول الصحة النفسية للاحتياجات العمال المهاجرين. • قام برنامج عمل أفضل - الأردن بتمكين النقابات العمالية من تحسين تواصلها وتفاعلها مع العمال المهاجرين. • عملت اتفاقية التفاوض الجماعي لعام 2019 بتوحيد العقود لكل من الأردنيين والمهاجرين على حدٍ سواء، وتم بذلك إلغاء رسوم التوظيف وزيادة الرواتب ومخصصات الإقامة للعمال المهاجرين.

الانجازات والاستدامة

تحقيق نتائج المشروع طويلة المدى

	النتيجة 1: بحلول عام 2022، سيتم توسيع وتحسين تقديم الخدمات الأساسية لبرنامج عمل أفضل - الأردن.
	النتيجة 2: بحلول عام 2022، على المستوى الوطني، ستكون منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي قد عززوا المؤسسات الوطنية.
	النتيجة 3: بحلول عام 2022، سيتم وضع آليات مستدامة لإصلاح السياسات في قطاع الملابس في الأردن.

المكونات أو الممارسات التي من المرجح أن تظل مستدامة

	1. التدريب أثناء العمل لمفتشين من وزارة العمل الأردنية والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. (ممارسة متعلقة بالنتيجة 2 طويلة المدى).
	2. بناء الثقة: الجمع بين المشتريين وأرباب العمل وممثلي العمال والحكومة لعقد اجتماعات منتظمة والعمل معا لتحسين ظروف العمل (ممارسة متعلقة بالنتيجة 2 و3 طويلة المدى).
	3. التعريف باتفاقية التفاوض الجماعي (ممارسة متعلقة بالنتيجة 3 طويلة المدى).

الاستجابة لجائحة كوفيد-19

تسبب تفشي جائحة كوفيد-19 بتحديد عدد المصانع التي وصل إليها برنامج عمل أفضل - الأردن في عام 2020. ومع ذلك، استمر إجراء العديد من الأنشطة الخاصة بالمشروع بشكل افتراضي. وكان برنامج عمل أفضل - الأردن بمثابة عامل تسريع لوضع التدابير الصحية في المصانع، وكذلك لتحسين استجابتها للجائحة (مثل، فحص الفيروس بطريقة الـ (بي سي آر) التي توفرها المصانع، وتوفير الدفع الرقمي، وإعادة العمال الأجانب إلى أوطانهم).

الدروس المُستفادة	الممارسات الواعدة
<ul style="list-style-type: none"> زيادة ملاءمته وفعالته، يتطلب النموذج تعديلات لتشمل المصانع الأخرى داخل قطاع الملابس (على سبيل المثال، تضمين المصانع غير المصدرة). المشاريع طويلة المدى تكون عرضة لخطر خلق التبعية في غياب خطط ومقاربات استدامة واضحة. 	<ul style="list-style-type: none"> النماذج التي تركز على المشتري تكون فعالة في ضمان الامتثال لمعايير العمل الدولية. لجان المشروع الاستشارية تساعد في جمع الإدارة والعمال حول القضايا ذات الصلة. توسيع مشروع الانتداب ليضم مفتشين من الوزارات ذات الصلة (مثل، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي) ساعد في رفع الوعي والالتزام بمعايير العمل الدولية. وجود كبير المستشارين الفنيين الأردنيين واستمرار عمل موظفي برنامج عمل أفضل - الأردن كان أمراً هاماً لبناء الثقة بين المشاركين، والسماح بمزيد من الشفافية من أرباب العمل، ومعالجة القضايا المحظورة، وإشراك مختلف أصحاب المصلحة.

التوصيات	وزارة العمل الأمريكية	برنامج عمل أفضل - الأردن	منظمة العمل الدولية	الحكومة الأردنية/ وزارة العمل الأردنية
1. زيادة ملاءمة المشروع: توسيع نطاق تركيز برنامج عمل أفضل - الأردن ليشمل المصانع غير المصدرة في قطاع الملابس.				
2. تكييف ملاءمة جهود بناء القدرات مع احتياجات النقابات العمالية وأولوياتها: البناء على نتائج المشروع الممول من كندا لضمان التدريب المناسب.				
3. ضمان مواءمة نهج عمل الإدارة العليا للمصنع مع نهج الإدارة الوسطى المدربة والعمال: توفير التدريب للإدارة العليا للمصنع.				
4. تعزيز قدرة العمال على التفاوض: وضع استراتيجية لتمكين اللجان الاستشارية لتحسين الأداء والنقابات العمالية وذلك لتعزيز القدرة على التفاوض الجماعي.				
5. تعزيز عمل اللجان الاستشارية لتحسين الأداء: وضع أنشطة تهدف إلى تعزيز حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والمساواة بين الجنسين وبناء قدرات الدوائر العمالية.				
6. تعزيز الاصلاحات السياسية لتمكين النقابات العمالية: العمل مع النقابات العمالية والحكومة لتمكين النقابات من الاضطلاع بدور فعال وتعزيز حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها (موجهة أيضاً إلى النقابات العمالية).				
7. مراجعة إطار نتائج برنامج عمل أفضل - الأردن: بالإضافة إلى المؤشرات الكمية القائمة لبرنامج عمل أفضل - الأردن، وضع مؤشرات نوعية لرصد التغيير والتأثير.				
8. مراجعة نمط تمويل برنامج عمل أفضل - الأردن: ضمان توافر الأموال والاستثمار الثابت لأنشطة المشروع على مدى عدة سنوات، بدلاً من التمويل السنوي.				
9. التركيز على تغيير السياسات: إعادة تخصيص المزيد من الموارد للأنشطة المتعلقة بإصلاح السياسات، مثل تعزيز دور النقابات العمالية وتعزيز حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها.				
10. استخلاص الدروس المُستفادة من إجراءات برنامج عمل أفضل - الأردن لضمان الاستدامة: مراجعة الاساليب والمقاربات ذات الصلة بلجان المشروع الاستشارية واتفاقية التفاوض الجماعي وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.				
11. تفعيل وحدة برنامج عمل أفضل في وزارة العمل الأردنية: ضمان أن لديها موارد وقدرات كافية لتعمل بشكل مستقل.				
12. تخلص برنامج عمل أفضل - الأردن تدريجياً من دور إدارة العلاقات بين رب العمل والمشتري: زيادة قدرة جمعيات أرباب العمل على التعامل مباشرة مع المشتريين في الأمور المتعلقة بالمشروع، والنظر في آثار الموارد على هذا الاجراء (موجهة أيضاً إلى جمعيات أرباب العمل).				
13. تعزيز دور جمعيات أرباب العمل والعمل وتقوية الاستدامة: تطوير مشروع مع المشتريين تقوم من خلاله المصانع الكبرى بتوجيه وتدريب المصانع الصغيرة (غير الممتثلة) لتعزيز الالتزام والتمسك بمعايير العمل الدولية (موجهة أيضاً للمشتريين).				

